تقييم برنامج وسياسات التشغيل في ترقية سوق العمل بالجزائر
وفقا لإحصائيات 2016

باحثة دكتوراه– بن عزة إكرام
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير
جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد

الملخص:

الهدف من البحث هو تقييم سياسات التشغيل ومكافحة البطالة، بما في ذلك دور وكالة التوظيف الوطنية ANEM المسؤولة عن الوساطة في سوق العمل وغيرها من الوكالات مثل – ANSEJ- CNAC ANGEM- ENDI

وكذلك دراسة فعالية برامج الدعم التي تنطوي على خلق فرص العمل مع الشركات المصغرة في تسهيل مسار عمالة الشباب، حيث أن هذه القرارات تؤدي إلى تعزيز الاستثمار وتحسين كفاءة برامج التوظيف العامة المتعلقة بإيجاد فرص العمل.

الكلمات المفتاحية: سياسة التشغيل؛ برامج سياسة التشغيل؛ وكالات التوظيف؛ الجزائر

Abstract

The objective of this paper is to study the effectiveness of employment policies and the fight against unemployment, including the role of the national employment agency ANEM responsible for intermediation on the labor market and other agencies: like , ANSEJ, CNAC ANGEM, ENDI

Also, examine the impacts decisions of development programs involved in job creation mainly with small businesses on easing the path to youth employment.

Where these decisions, lead to boost investment and improve the efficiency of

public employment programs related to jobs creation.

Keywords : employment policies, employment policies programs, employment agencies, Algeria

المقدمـــة:

يعد امتصاص البطالة والتخفيف من الاختلالات الهيكلية في معادلة العرض والطلب في سوق العمل الجزائري، لاسيّما في أوساط الشباب أولوية تتضمنها، برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لتصبح بلا منازع الشغل الشاغل للحكومة ومختلف الهيئات العمومية المركزية والمحلية وذلك عبر المخطط الوطني أو عبر المخطط القطاعي، ناهيك عن مدونة مشاريع الاستثمار العمومي وكذلك المدونة الجزائرية للوظائف والمهن في نظام المعلوماتية الجديد للوكالة الوطنية للتشغيل ولاشك أن الإحصائيات، تعكس المجهودات المعتبرة في استحداث المناصب، وتثمين آليات أجهزة التشغيل المسخرة للغرض، منها توفير شروط الإدماج لكافة شرائح الشباب على مستوى مختلف القطاعات، وتسخير الإمكانيات المادية وضعها حيز الاستغلال تحت تصرّف الشباب من خلال وكالات وصناديق التأمين ،من أجل خلق أنشطة خاصة بهم، بما يساهم في خلق مناصب شغل وبالتالي تحسّن سوق الشغل المحلية وتراجع مستويات نسبة البطالة. إن أكبر تحدي التي يعاني منه الاقتصاد الجزائري هو مواجهة الصدمات الخارجية خصوصا مع تراجع أسعار البترول ونقص احتياطيات الأجنبية والعجز المتواصل في الميزانية العامة، وضعية صعبة ساهمت بشكل كبير في تعقيد مهمة مكاتب التشغيل والتوجيه ووكالات الدعم في التكفل بمتطلبات اليد العاملة الباحثة عن العمل، والشباب المتخرج حديثاً من الجامعات ومعاهد التكوين المهني المتخصصة والداخلين لسوق العمل لأول مرة.

وبناءاً على هذه الأوضاع فإن الهدف من هذا البحث هو الإحاطة بمختلف سياسات التشغيل لمحاربة البطالة التي تعتمد على برامج ومخططات عمليّة باعتبارها عامل مهم في دعم التنمية، مع استعراض أرقام وإحصائيات حول الاستحقاقات المكتسبة والأبعاد الاقتصادية ضمن مخططات التنمية.

وبالتالي نطرح الإشكالية كيف يمكن لبرامج التشغيل أن تساهم في ترقية وتنظيم سوق العمل ومحاربة البطالة؟

وسؤال فرعي هل ساهمت هذه السياسات فعلا في تنمية روح المقاولة وخلق القيمة المضافة؟

وللإجابة حول الإشكالية المطروحة حاولنا تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: الإطار النظري حول العمل وسياسة التشغيل

المحور الثاني: واقع وأفاق سياسة التشغيل في الجزائر

المحور الثالث: تقييم برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر

المحور الأول: الإطار النظري حول العمل وسياسة التشغيل

أصبحت قضية التشغيل تأخذ حيزًا كبيرًا في الدراسات الاقتصادية وخاصة منها الحديثة بما يعطي لها بعدًا استراتيجيا في رسم السياسات التشغيلية لبحث التوازنات في سوق العمل، هذا الأخير الذي اختلفت حوله التفسيرات الاقتصادية وتعددت نماذج الحلول التي تقترحها المدارس الاقتصادية بهذا الشأن.

1- ماهية العمل والتشغيل[1]: قد يتداخل مفهوم الشغل مع مفهوم العمل كما يمكن أن يتداخل مع مفاهيم أخرى كالاستخدام والنشاط، ولهذا نرى ضرورة التفريق بين هذه المصطلحات:

1.1 تعريف العمل: "العمل هو الجهد العقلي والبدني المبذول جزئيا أو كليا لغرض نافع، غير التسلية المستمدة مباشرة من العمل " بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من أجل تحقيق منفعة مادية أو معنوية؛ والعمل هو النشاط البشري الذي يؤمن السلع والخدمات في مجتمع ما يعني كذلك الخدمات التي يؤديها العمال لقاء أجور معينة.

2.1 تعريف التشغيل:

يعتبر حجم التشغيل من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم مراقبتها عن كثب أكثر من غيرها، وبالرغم من الجدل القائم والمتزايد بين اقتصاديي العمل حول مدى قدرته على التنبؤ بالوضع الاقتصادي، إلا أن صناع السياسة مازالوا يستخدمونه كأهم مؤشر لقياس ديناميكية سوق العمل؛ يأتي الاهتمام بقضية تشغيل القوى العاملة انطلاقا من أن حق العمل يعد مطلبا أساسيا لأفراد المجتمع.

يشير مفهوم التشغيل إلى الطرق وكذا الشروط التي تمّكن من الولوج إلى سوق العمل أو الخروج منه، بالإضافة إلى المكانة المصاحبة والملازمة لمضمون وطبيعة العمل الممنوح، ويقصد بطرق التشغيل الإجراءات الواجبة التي تحقق مبتغى التوظيف، ومن بينها أن يكون الفرد مسجلا بصفة رسمية كطالب للعمل في مؤسسات التشغيل وكذا التأهيل ومستوى الجامعي وغيرها من الشروط...

هناك من يعرّف الشغل بأنه ممارسة نشاط مأجور، أو هو منصب عمل وما يلاحظ أن الشغل له علاقة وطيدة بعنصر الأجر.

ومنه يمكن القول أن التشغيل عامل إدماج، أما العمل فهو عامل إنتاج.

3.1 تعريف سياسات التشغيل: هي مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقات الثلاثية الأطراف الحكومة أصحاب الأعمال والعمال الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل.

وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم (112) لعام 1964 التشغيل بأفق واسع، ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو

الاقتصاد، وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب[2].

كما عرفها مكتب الدولي للعمل BIT: "على أنها رؤية و إطار متفق عليه، يربط جميع التدخلات في جانب العمل مع جميع أطراف المصلحة وبالتالي يشير إلى مجموعة من التدخلات المتعددة والأبعاد التي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية و النوعية المحددة للشغل لبلد معيّن[3]"

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE:"سياسة التشغيل على أنها مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج"[4].

4.1 السياسات الاقتصادية لدعم التشغيل وسوق العمل[5]:

وتختلف النظرية الاقتصادية في تحديد السياسات الأنجع لمكافحة البطالة حيث تركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش ودعم النمو عن طريق دعم الطلب الكلي وهو نفس الأسلوب المعتمد من طرف الحكومة الجزائرية لتنشيط الدورة الاقتصادية وزيادة حجم الاستثمارات إن الإستراتيجية المتبعة في اختيار الآليات المعتمدة في سياسة تشجيع عمليات التشغيل، يكون

من شأنها زيادة الحظوظ بالنسبة للبطالين في حصولهم على منصب شغل .

هذه الإستراتيجية تعمل أساسا على تطبيق مبدأ التحضير للشغل، لتحتم بذلك على البطالين الذين يستفيدون من منحة البطالة البحث عن عمل وتحسين قدراتهم التشغيلية، وذلك باعتماد الفعالية في خدمات إعادة الإدماج بالإضافة إلى الاستفادة من منح البطالة.

ولهذا نجد الآليات والمعايير المعتمدة لنجاح سوق العمل[6]:

- تحفيز المؤسسات على توظيف اليد العاملة عن طريق مثلا تخصيص منح خاصة بتوظيف الشباب أو تخفيض تكاليف العمل بتخفيض أو إعفاء الاشتراكات الاجتماعية.
- خلق مناصب عمل في القطاع العمومي ومساعدة البطالين في إنشاء مشاريعهم ومؤسساتهم الخاصة.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات المصرفية (البنوك) كمؤسسات وسيطة، وتمويلية، وتقييم الأخطار التي يمكن أن تهدد مصالحها المالية عند عملية التمويل.
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية.
- وتدعيم الوساطة في سوق العمل في سوق العمل.

ولكن هل حققت الجزائر قيمة مضافة وثروة إنتاجية من خلال برامج الدعم؟

المحور الثاني واقع وأفاق سياسة التشغيل في الجزائر:

1- واقع سياسة التشغيل في الجزائر:

فترة التوجه نحو اقتصاد السوق 1990-1999

تميزت هذه الفترة بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، وكانت المؤشرات الاقتصادية والمالية سلبية للغاية أهمها، تدني المداخيل من العملة الصعبة، ثقل الديون الخارجية، تدهور سعر صرف الدينار الجزائري، تقليص حجم الواردات، تسريح العمال من المؤسسات العمومية

الفترة الثانية تمتد هذه المرحلة من 2000-2014 بعد تحسن أسعار النفط أطلقت السلطات العمومية برامج إنفاق أبرزها المخطط الثلاثي لإنعاش الاقتصادي2000-2004 بمبلغ قدره 7 مليار دولار ثم

برنامج دعم النمو 2005-2009 بمبلغ قدره 150مليار دولار يهدف هذا البرنامج إلى استكمال المشاريع التي انطلقت في البرنامج الأول[7].

تطبيق المخطط الخماسي 2010-2014 بمبلغ 286 مليار دولار في مجال تدعيم التنمية الاجتماعية بخلق مشاريع توفر مناصب شغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات. إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل[8].

2-أفاق سياسة التشغيل وسوق العمل[9]:

- التقييم الدوري لتنفيذ سياسة التشغيل الوطنية وترقية فرص العمل ومكافحة البطالة؛
- تكثيف التعبئة والذكاء لتلبية مواطنينا للحصول على مناصب الشغل؛
- وضع سياسة إنمائية لمكافحة البطالة ومسالة التشغيل تشكل أولويات برنامج الحكومة؛
- تعزيز أجهزة ترقية التشغيل المأجور ودعم إنشاء النشاطات مع تشجيع الاستثمار المنتج الذي يولد فرص العمل على رغم من تضاؤل الموارد؛
- تأكيد الأولوية في التشغيل لأبناء منطقة الجنوب؛
- تفعيل دور المصالح التشغيل بالتنسيق مع الجماعات المحلية في إطار نهج جديد لترقية تنويع الاقتصاد وذلك من أجل التحرر من الاعتماد على المحروقات؛
- الحصول على معرفة معمقة لإمكانيات الاقتصادية المحلية واحتياجات كل ولاية للمساهمة بشكل فعال في التنمية المحلية؛
- السهر على تكوين برامج الدعم لإنشاء النشاطات من خلال الشباب المقاول والعاطل وتثمين المزيد من القدرات والموارد المحلية مثل المناطق الرعوية الفلاحية التركيز على مشاريع الخدمات الفلاحية والمدخلات والأعلاف ثم تليها المشاريع خاصة بتحويل المنتجات الغذائية والمواد الحيوانية والنباتية؛
- السهر على تطبيق الفعلي لأحكام القانون الصفقات العمومية لتخصيص 20 % للطلب العمومي المحلي؛
- تحسين وتمتين تبادل المعلومات مع قطاع التكوين المهني حول احتياجات السوق العمل قصد توجيه برامج التكوين وتحسين قابلية التشغيل لدي الشباب وضمان حركية اليد العاملة؛
- السّهر على التنسيق الكبير في تنفيذ البرامج عبر مختلف القطاعات بغية انسجام الجهود ومبادرات الهيئات التابعة لكل قطاع لتحقيق التكامل؛
- يجب على المدراء الولائيين للتشغيل العمل على مستوى الجهاز التنفيذي للولاية قصد تشجيع الاستثمار من خلال توزيع المعلومات حول مختلف تحفيزات الممنوحة للمستثمرين؛
- يجب على المدراء الولائيين للتشغيل السهر على جعل التشغيل متغيّر إستراتيجي في

اختيارات المستثمرين وتفضيل مشاريع المولدة لمناصب الشغل في إطار اللجنة المساعدة على تحديدي الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار؛

- السهر على تفضيل اليد العاملة في حالة توفر الاحتياجات المطلوبة في سوق العمل التشغيلي.

المحور الثالث: تقييم برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر

من بين أجهزة دعم التشغيل وبرامج تنشيط سوق عمل ركزت الدولة على عدد من المؤسسات وتعرف إجمالا بالمرافق العامة للتشغيل، كوكالات التشغيل والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والمؤسسات المانحة للقروض المنتجة لفرص عمل، وبعض البرامج الخاصة بمكافحة البطالة والمسهلة للإدماج المهني كعقود ما قبل التشغيل، وعقود تشغيل الشباب وكذا التدابير الرامية إلى تشجيع المؤسسات على خلق منصب عمل دائمة، وكذا الطرق المنتهجة لضبط وتسيير[10].

1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم الشباب[11]: (A.N.S.E.J)

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996, مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.

يضمن الجهاز عملية المرافقة لمراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، ويختصّ الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار.

كما أنشئ أساسا لإجراءات الدعم التالية:

- مساعدة وتكوين مميز للشاب صاحب المشروع من خلال تنضيج المشروع ووضع مخطط العمل.
- مساعدات المالية، حيث يمثل القرض على شكل هبة من 28% إلى 29 % من التكلفة الإجمالية للمشروع والتخفيض في الضرائب البنكية .

-كما تشمل المساعدة في الحصول على التمويل من البنك 70 %من التكلفة الإجمالية للمشروع من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار /قروض.

-مساعدات الضريبية تشمل إعفاءات ضريبة على القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع و بعد خلق المؤسسة.

هيكل التمويل الثنائي لإنشاء مؤسسات مصغرة في إطار ANSEJ [12]:

مستوي الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة من ANSEJ
قيمة الاستثمار أقل من 5000.000دج	%71	%29
قيمة الاستثمار بين 5000.001 دج و10.000.000دج	%72	%28

الجدول الأول مرجع: ناصر سليمان، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، بحث

مقدم إلى مؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل بعنوان تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر أكتوبر 2011 السودان ص 8

وجاء في إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم الشباب أنها موّلت خلال سنة 2016 ما يفوق 60 ألف مشروع جديد.

وفي كلمة المدير العام للوكالة أنه تم تخصيص ما قيمته 292 مليار دج من طرف السلطات العمومية لمرافقة مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تجسيد مشاريعها. وأكد أن الوكالة مولت 23 ألف و676 مشروع خلال سنة 2015 وهو رقم أقل مقارنة في سنة 2014 التي تم تمويل أزيد من 40 ألف مشروع، وقال أن هذا التراجع راجع لسياسة الجديدة المتمثلة في توجيه الشباب نحو المشاريع المنتجة للثروة مثل الصناعة والفلاحة والتكنولوجيات الحديثة حيث تم تمويل 6862 مشروع استثماري في قطاع الفلاحة لوحده و 4913 مشروع في قطاع الصناعة وفيما يتعلق بفشل المؤسسات والتي تعلن إفلاسها فلا تتجاوز نسبتها 10%[13].

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M)[14]:

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يعرف النجاح أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها، وتم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004؛ وتضم الشبكة العملية على المستوى المحلي 49 وكالة ولائية موزعة عبر الوطن، ومن المساعدات والفوائد الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر

- المرافقة والتمويل
- الدعم والنصح المساعدة التقنية
- قرض بنكي بدون فوائد يمكن بمنح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط، والتي لا تتجاوز1.000.000 دج
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق 100.000 دج وقد تصل هذه الكلفة 250.0000 دج.
- تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي
- الامتيازات الجبائية إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

السنة الأولى من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪
السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪
السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪

وفي حالة توفر كل الشروط لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا له، وهي ثلاثة أنماط.

نمط التمويل	قيمة المشروع	مساهمة الوكالة	مساهمة المستفيد	مساهمة البنك
تمويل ثنائي	سلفة بدون فائدة لا تتجاوز 30.000 دج	90% بدون فوائد	10%	—
تمويل ثنائي	ما بين 50.000 و100.000 دج	——	03 % أو05 %	95% أو 97% بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90%
تمويل ثلاثي	ما بين 100.001 دج حتى 400.000 دج	25 % أو 27 % بدون فوائد	03% أو05 %	70% بفوائد مخفضة بنسبة 80 %إلى90 %

الجدول الثاني من إعداد الطالبة استنادا من معطيات موقع الوكالة الإلكتروني

✓ وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها فإن نسبة مساهمته الشخصية ستنخفض من **05%** إلى، 03% وترتفع مساهمة الوكالة من **25%** إلى **27%** في حالة التمويل الثلاثي،

ومن **95%** إلى **97%** بالنسبة للبنك في حالة التمويل الثنائي

✓ **إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.11.2016**

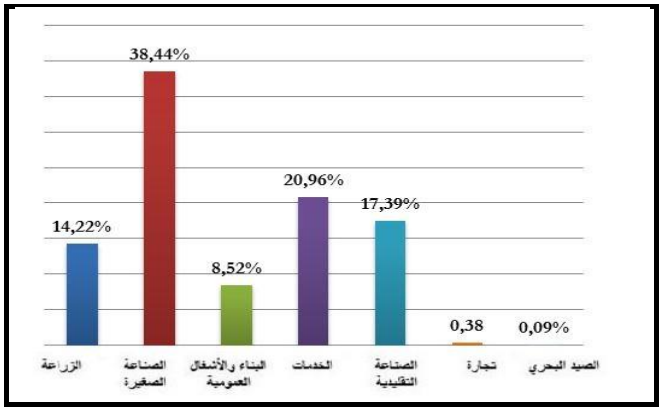

توزيع القروض الممنوحة حسب نشاط القطاع

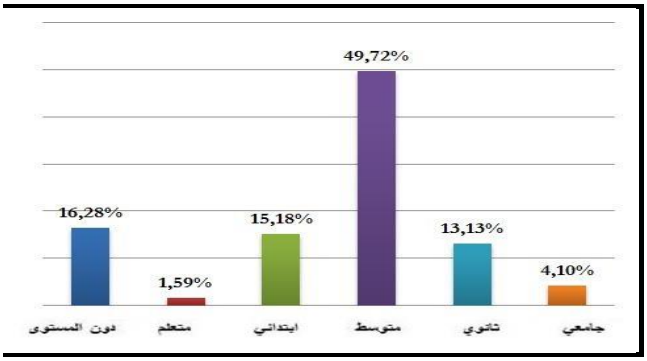

توزيع القروض حسب مستوى التعليم

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI [15]:

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

خوّلت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2001 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار[16]، وهذا في 7 ميادين كبرى هي:

1- **الإعلام:** استقبال وإعلام المستثمرين.

2- **التسهيل:** تحديد الصعوبات التي تعيق إنجاز الاستثمارات واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية لتخطي هذه المعوقات.

3- **ترقية الاستثمار:** ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، تحسين وتعزيز الصورة النوعية للجزائر في الخارج.

4- **الدعم:** إرشاد ومرافقة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى من أجل إنجاز مشاريعهم.

5- **المساهمة في تسيير العقار الاقتصادي: إعلام** المستثمرين بوجود عقارات وضمان تسيير الحقيبة العقارية.

6- **إدارة الامتيازات:** تحقّق في أهلية الحصول على المزايا المعلنة، والمساهمة في تحديد المشاريع التي تمثل منفعة خاصة للاقتصاد الوطني والمشاركة في التفاوض على المزايا الممنوحة لهذه المشاريع.

7- **التتبع:** ضمان خدمة الملاحظة والإحصائيات والإصغاء المتعلق بنسبة تقدم المشاريع المسجلة.

تم تعزيز مهام الوكالة لصالح إعادة البعث المؤسساتي الذي حدث في أكتوبر 2006 للتسهيل والترقية والإعلام والدعم.

كما تم توسيع مهامها المتعلقة بتسيير المزايا.

المزايا المخصصة للاستثمار

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

توجد ثلاثة مستويات من المزايا:

مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة

مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و / أو التي تخلق فرص عمل

المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

كما تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل:

CNUCED للاستشارة والخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر؛ ONUDI لتكوين وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات؛ البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات واقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال."

المزايا التي تمنحها الوكالة في النظام العام:

– مرحلة الإنجاز (**03** سنوات)

• الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة.

• الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.

• الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

– مرحلة الاستغلال (إعفاء لمدة **03** سنوات)

• الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**)

• الرسم على النشاط المهني (**TAP**)

هذه المدة يمكن أن تمتد إلى خمس (**05**) سنوات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تخلق أكثر من **100** منصب شغل.

النظام الاستثنائي:

المناطق التي تستدعي التنمية

– مرحلة الإنجاز (**03** سنوات)

• الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الغير المستثناة.

• الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الغير المستثناة.

تخفيض بنسبة 90 %من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار

• الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض على المقتنيات العقارية.

– مرحلة الاستغلال (إعفاء لمدة **10** سنوات)

• الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**)

• الرسم على النشاط المهني (**TAP**)

الجداول الإحصائية المصرح بها خلال الفترة 2000-2015

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 218	2,02%	176 019	1,52%	52 366	5,06%
البناء	11 290	18,74%	1 323 698	11,44%	245 911	23,78%
الصناعة	9 231	15,32%	6 503 533	56,20%	388 219	37,54%
الصحة	809	1,34%	127 684	1,10%	19 105	1,85%
النقل	30 669	50,91%	1 027 480	8,88%	158 016	15,28%
السياحة	789	1,31%	982 934	8,49%	54 862	5,31%
الخدمات	6 226	10,34%	964 388	8,33%	107 089	10,36%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,32%	4 100	0,40%
الاتصالات	5	0,01%	428 963	3,71%	4 348	0,42%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المرجع:http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

تدابير لدعم الشركات:

مزايا الاستثمار المصغر	طبيعة الاستغلال
قرض قيمة 500.000 دج بدون فوائد	تأجير محل أو حيازة مركبة مهيّأة في شكل ورشة
قرض قيمة 1000.000 دج بدون فوائد	تأجير محل يستغل كعيادة طبية أو مكتب محماة وغيرها
تخفيض التمويل الشخصي 5 %إلى 1%	بالنسبة لمبلغ الاستثمار 5 ملايين دج
تخفيض التمويل الشخص 10 %إلى 2%	بالنسبة لمبلغ الاستثمار 10 ملايين دج

الجدول الثالث: من إعداد الطالبة استنادا من معطيات موقع الوكالة الإلكتروني

إضافة إلى مزايا أخرى:

– تخفيف الأعباء الجبائية والأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور

– تدابير لدعم خلق فرص العمل في إطار الدعم المتبادل بين وكالات التشغيل ودعم الشباب تحت دائرة الإصلاحات الحكومية لمواجه البطالة

– تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد لسنة واحدة ومؤجل تسديد أصل القرض البنكي بثلاث (3) سنوات

– الاستثمارات المنجزة من قبل الأشخاص القابلين للاستفادة من الترتيب الخاص بدعم استحداث نشاط من طرف البطالين المقاولين البالغين من العمر 35 سنة إلى 50 سنة، تستفيد من المزايا الأتية

– تطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية بنسبة 5%؛

– الإعفاء من حقوق تسجيل العقود التأسيسية للشركات؛

– توسيع المزايا الممنوحة في إطار النظام العام لتطوير الاستثمار إلى الاستثمارات المنجزة من قبل الأشخاص القابلين للاستفادة من نظام دعم استحداث نشاطات، الذي يسيره الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛

– منح إعانة مالية شهرية للتشغيل، لمدة ثلاث سنوات، لكل هيئة مستخدمة، على كل عملية توظيف، إذا أبرم عقد العمل لمدة غير محددة؛

– الإعفاء من رسم تسجيل العقود التأسيسية للشركات لفائدة المستثمرين المعتمدين من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛

– تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي من 03 إلى 05 سنوات، لفائدة المؤسسات المصغرة القابلة للاستفادة من صندوق دعم تشغيل الشباب، التي تلتزم بتوظيف 05 مستخدمين على الأقل، لمدة غير محددة؛

– توسيع المزايا الممنوحة في إطار ترتيبي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، إلى المقاولين القابلين للاستفادة من مساعدة " الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر؛

– الإعفاء المؤقت لمدة ثلاث سنوات، من الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، والرسم العقاري لفائدة الشباب الراغبين في إنجاز استثمارات قابلة للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، علما بأن هذا الإعفاء يسرى لمدة 06 سنوات إذا كان النشاط يتواجد في المنطقة الواجب ترقيتها. كما تمدد هذه الإعفاءات لسنتين 2، إذا التزم المقاولون بتوظيف 05 مستخدمين بصفة دائمة على الأقل.

4- الوكالة الوطنية للتشغيل A.N.E.M كمرفق عمومي للتشغيل:

تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 /77 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها[17]، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل. كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطال.

1- تدعيم الوكالة بموقع إلكتروني لتسهيل تسجيل طلبات الباحثين عن العمل:

في إطار عصرنة هياكل الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)في نظام المعلوماتية الجديد قامت وبالشراكة مع نظيريها الفرنسي قطب التشغيل (Pôle emploi)بإنشاء المدونة الجزائرية للوظائف والمهن وذلك بمساهمة جميع الشركاء المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات التكوين والتعليم، مؤسسات التعليم العالي ومختلف الفدراليات ...الخ

بإضافة إلى تحيّين المدونة الجزائرية للوظائف والمهن يسمح بالتعرف بشكل أفضل على للاحتياجات في التكوين من جهة ويشجع على التوفيق بين طالبي العمل وعارضي العمل وبذلك يصبح دور الوساطة أكثر نجاعة كما توفر هذه المدونة الجزائرية للوظائف والمهن (NAME)لغة مشتركة حول الوظائف والمهن لتسهيل الحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة في سوق العمل وهذه البوابة ستسمح بالتعرف أكثر على المرجع المهني، واستعمالاته، الأحداث الجارية[18].

2- اختصاص الوكالة:

3- إحصائيات وأرقام الوكالة:

كشف وزير العمل والتشغيل والضمان السيّد الغازي أنه تم تنصيب 438 ألف و398 طالب عمل خلال عشرة أشهر الأولى من سنة 2016 من بينهم 77 %تم تنصيبهم في إطار الوساطة الكلاسيكية و7% في إطار العقد العمل المدعم و2 %من قبل الوكالات الخاصة المعتمدة، و14% في إطار الجهاز المساعدة على

عروض العمل المسجلة خلال سنة 2016		تم توظيف بشكل رسمي
142118	أشغال البناء	110044
14153	الفلاحة	11492
159932	الخدمات	130300
149698	الصناعة	118308
465901	المجموع	370144

2015	Année 2016	TOTAL décembre	CFI عقود تكوين إدماج	عقود إدماج مهني CIP	عقود إدماج حاملي الشهادات CID	العقـــــود
95084	68287	7616	2063	2196	3357	DAIPبرنامج المساعدة على إدماج المهني
			Secteur économique	Secteur administratif		
			7281	335		
39445	35302	TOTAL	CFI	CIP	CID	CTAبرنامج العقود المدعمة
		4117	304	1134	2479	

الإدماج المهني مشيراً إلى أن 94 % %من المدمجين تم في القطاع الاقتصادي[19].

الجدول الرابع من إعداد الطالبة استنادا من معطيات موقع الوكالة الإلكتروني

أرقام رئيسية لسوق العمل: الجدول الخامس

إحصائيات متعلقة بوكالة التشغيل المهني في إطار ا برنامج المساعدة على الإدماج المهني

5-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC[20]:

لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 94 وذلك سنة 1994 ، حيث يخص هذا الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية ، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليص من عدد العمال أو حل المؤسسات ، والمعنيون بالاستفادة تتراوح أعمارهم من 35 إلى50 سنة، ويكمن دور هياكل الصندوق للتأمين عن البطالة من أجل المحافظة على الشغل وحماية الأجراء.

لا ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويض للأجير الذي فقد بصفة لا إرادية منصب عمله وإنّما أيضا في بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل والمساعدة على البحث عن العمل ودعم العمل الحر والتكوين بإعادة التأهيل

مهام الصندوق:

بإمكان الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المساعدة في إنشاء مؤسسات مصغرة تحت الشروط محددة:

– دعم إحداث وتوسيع النّشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة

– مقيم بالجزائر

– مسجل لذا مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ شهر واحد بعدما كان 06 أشهر بصفة طالب للشغل أو مستفيد من نظام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

– لا يشغل أي منصب عمل مأجور عند تقديمه لطلب الإعانة

✓ الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

– سلفة بدون فوائد

الاستفادة من قرض غير مكافئ (بدون فائدة) ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تخفيض نسب الرسوم الجمركية والإعفاء الضريبي وشبه الضريبي

توفير الدعم عند مروركم أمام لجنة الانتقاء والاعتماد

تقديم الاستشارة والمساعدة خلال مرحلتي إنجاز وانطلاق مشروعكم

تخفيض نسب الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك وتتغير نسب التخفيض وفقا لقطاعات النشاط والمنطقة

– تخفيض هذه النسبة إلى % 75 من معدل الفائدة المطبّق من طرف البنوك عندما ينجز الاستثمار في قطاع الفلاحة والري والصيد البحري وقد تصل النسبة إلى 50 %من معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك عندما ينجز المشروع في ولاية الجنوب أو الهضاب العليا في قطاع الفلاحة والري.

– تصل النسبة إلى % 50 من معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك عندما ينجز الاستثمار في باقي قطاعات النشاط.

– كما تكون نسب التخفيض 90% عندما ينجز المشروع بمناطق الخاصة (يقصد به المصّنفة كمنطقة للترقية)

و75 %عندما ينجز المشروع في ولاية الجنوب أو الهضاب العليا.

جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل:

مستويات مختلفة خاصة بخفض حصة رب العمل لمدة لا تقل عن 12 شهراً

الإعفاء من الاشتراك الإجمالي للضمان الاجتماعي الخاصة بصاحب العمل

إعانة شهرية للتشغيل.

بعض إحصائيات الصندوق: في مداخلة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي محمد الغازي أن الصندوق الوطني لتأمين على البطالة في إطار البرامج المسيّرة، تم تمويل 17 ألف و655 مؤسسة مصغرة وفرت39 ألف منصب شغل خلال فترة عشرة أشهر الأولى من سنة 2016، وفي 2011 جمدت نشاطات النقل وفي 2014 جمدت نشاطات أخرى كالمخابز وصناعة الحلويات ومحال تنظيف الملابس وكذا مؤسسات التنظيف، نتيجة للظروف الاقتصادية وحتى لا تكون لهذه المؤسسات تراكمات مالية مع البنوك.

الخاتمة:

إن برامج التشغيل تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ذات طابع كينزي والذي ظل لوقت طويل المصدر الرئيسي للتشغيل، ومواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل، ولقد أنشأت السلطات العمومية في الجزائر أجهزة جديدة ومتنوعة لمواجهة الشباب مهنيا، أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم ومن أجل دعم هذه الفئة أنشئت برامج وكالات تشغيل الشباب عقود ما قبل التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق المؤسسة المصغرة، القرض المصغّر، أجهزة إعادة الإدماج التي يسيّرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،

وكنتيجة من خلال هذه الآليات العديدة والمتنوعة التي شكلت معالم السياسة الوطنية لتشغيل، واجب الاعتراف بكثافة وجدية وأهمية هذه الآليات والأنظمة في لقد سمحت الأجهزة بغرس روح المقاولاتية للشباب خرجي الجامعات بنسج شبكة واسعة من المؤسسات المصغرة والتي سيكون لها مساهمة فعالة ومنتجة في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية للبلاد بدلا من عائدات الريع البترولي بغض النظر عن نجاحها أو فشلها.

ومن أجل إعطاء المزيد من الفاعلية لمساهمة مكاتب التشغيل ووكالات الدعم ينصح الخبراء

– ضرورة تسريع عملية تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز تنافسيته، ليس فقط في السوق المحلية، وإنما كذلك في السوق الأجنبية، إذ لا بد من التفكير في مرحلة ما بعد البترول.

–لا بد من توجيه المزيد من الدعم إلى الاستثمارات المنتجة الموجهة للتصدير على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكون هذه الأخيرة تميل إلى التوظيف بكثافة أكبر وهو ما يؤدي إلى القضاء على البطالة.

– ضمان تحسين ومرافقة المقاولين طوال عملية إنشاء المشاريع الصغيرة وأيضا خلال مرحلة الاستغلال.

– منح الاهتمام والمتابعة الخاصة والتكفل بانشغالات المواطنين طريق تحسين استقبال والإصغاء للمشتكين على مستوى الهياكل لتكون هذه الإجراءات قبل كل شيء في خدمة المواطنين.

– السّهر على الشفافية والمساواة في تسيير سوق التشغيل لاسيّما في تسيير عروض الشغل وتنصيب طالبي العمل عن طريق توظيف جميع قنوات الاتصال المتوفرة على مستوى الولايات الإعلانات الصحافة والإذاعات المحلية الأيام والأبواب المفتوحة.

– دفع الشركات الأجنبية المستفيدة من الموافقة المبدئية بتوظيف اليد الأجنبية إلى تكوين الشباب في الموقع بالتعاون مع التكوين المهني.

– ضرورة توجيه طالبي العمل بدون مؤهل نحو التكوين بصفة تلقائية لاسيّما التمهين.

– تشجيع الجهود المبذولة من طرف كافة موظفي مصالح التشغيل قصد تقوية وتدعيم دور القطاع في ترقية التشغيل ومحاربة البطالة حفاظا على الجهود الرامية للمساهمة في رفع التحديات المفروضة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

[1] دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص 42- 43.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، مداخلة بعنوان تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر فترة 2000-2011، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2012 ص 191

[3] عبد الرزاق جباري، سياسة التشغيل عل التنمية المستدامة بالجزائر خلال فترة 2001-2012، مذكرة الماجستير، مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، 2015، ص24.

[4] مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق الذكر ص 191

[5] أحمد قايد نورالدين، مداخلة بعنوان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة، الجزائر ،2013، ص6

[6] Mohamed Saïb Musette, Employment Policies and Active Labour Market Programs in Algeria, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD), Algiers, July 2013, p13.

[7] بريش عبد القادر وبغداوي جميلة تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، **جامعة** حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر ص 168، عدد 14.

[8] عبد الرزاق جباري، مرجع سابق الذكر 178

[9] مداخلة وزير العمل والتشغيل و الضمان الإجتماعي محمد الغازي، ملتقي الوطني لمدراء التشغبل الجزائر 2015 ص 2

[10] مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق الذكر ص 195.

[11] http://www.mdipi.gov.dz-الوكالة?/الوطنية,302

[12] ناصر سليمان، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، بحث مقدم إلى مؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل بعنوان تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر أكتوبر 2011 السودان ص 8

المراجـــــــــع:

13

http://www.elkhabar.com/press/article/101461/60

14

http://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/

15 http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos

16 مرسوم تنفيذي يعدل و يتمم المرسوم رقم 03-290 المؤرخ بـ 2003/09/06 الذي يحدد شروط الإعانة المقدّمة للشباب ذو المشاريع على مستوي الجريدة الرسمية رقم 33 تاريخ 2015/06/22

17 صدور سنة 2007 المرسوم التنفيذي رقم 07- 123 المؤرخ في 24 أبريل المتضمن تحديد شروط وكيفيات منح وسحب الاعتمادات من الهيئات الخاصة للتنصيب2007

18 http://www.name.anem.dz/

19

https://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/289108-مهمة-الوظيف-العمومي-ليس-القضاء-على-البطال.html

20

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx